

الجزيرة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٧ محرم سنة ١٣٧٩ هـ الموافق ١ آب سنة ١٩٥٩ م العدد ١٤٣٣

الفهرس

٦٠٩	قانون رقم (٢٠١) : قانون ديوان الموظفين المدنيين المعدل الموقت لسنة ١٩٥٩
٦١٠	قانون رقم (٢١١) : قانون ديوان المحاسبة المعدل الموقت لسنة ١٩٥٩
٦١١	نظام رقم (٢٥١) : نظام البريد والطرود البريدية المعدل لسنة ١٩٥٩
٦١٢	نظام رقم (٢٦١) : نظام المياه لبلدية عتجرة لسنة ١٩٥٩
٦١٣	نظام رقم (٢٧١) : نظام الكهرباء لبلدية عتجرة لسنة ١٩٥٩
٦١٦	نظام رقم (٢٨١) : نظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة نابلس لسنة ١٩٥٩
٦١٩	نظام رقم (٢٩١) : نظام الموظفين المدنيين المعدل لسنة ١٩٥٩
٦٢٠	قرارات بتعديل التعريفات الجمركية

تصحيح خطأ

لقد نشر في العدد ١٢٢٥ من الجريدة الرسمية انه صرح للدكتور حنا جبرائيل البطارسة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الاردنية الهاشمية والمقصود هو فيكتور حنا جبرائيل البطارسة .

هكذا من الأشهر

مجلد  
١٢٢٥  
١٢٢٥  
١٢٢٥  
١٢٢٥

## نحو السيد الملك من الملكة لفردينية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٧/١٩٥٩  
فصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الموقت الاتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ  
الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

### قانون ديوان الموظفين المدنيين المعدل الموقت

رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم ( قانون ديوان الموظفين المدنيين المعدل الموقت لسنة ١٩٥٩ ) . ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون الاصيلي باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة ( الا بوزارة )  
مجلس النواب ( التي وردت فيها اذا كان المجلس مجتمعاً او بموافقة الملك بناء على تنصيب مجلس الوزراء  
اذا كان المجلس غير مجتمع ، وعلى رئيس الوزراء في هذه الحالة ان يبلغ المجلس عند اجتماعه ما اتخذ  
من الاجراءات مشفوعة بالايضاح اللازم .

١٩٥٩/٧/١٨

### أخمين جلّال

وزير العدلية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
انسطاس حنانيا	وزير التربية والتعليم بالوكالة	هزاع المجالي
وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة	خلوصي الحيري	وزير المالية
وصفي ميرزا	وزير الصحة	هاشم الجيوسي
وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة	جميل التوتنجي	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
يعقوب معمر		عاكف الفايز

## نحو السيد الملك من الملكة لفردينية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٧/١٩٥٩  
فصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الموقت الاتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ  
الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

## قانون ديوان المحاسبة المعدل الموقت

رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم ( قانون ديوان المحاسبة المعدل الموقت لسنة ١٩٥٩ ) . ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيلي على الوجه التالي :

أ - بحذف الرق (١) الوارد في مستهل فقرتها الاولى .

ب - باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة ( الا بموافقة مجلس النواب المذكور ) التي وردت فيها -  
اذا كان المجلس مجتمعاً او بموافقة الملك بناء على تنصيب مجلس الوزراء اذا كان المجلس غير مجتمع  
وعلى رئيس الوزراء في هذه الحالة ان يبلغ المجلس عند اجتماعه ما اتخذ من الاجراءات مشفوعة  
بالايضاح اللازم .

ج - بشطب الفقرة الثانية منها .

١٩٥٩/٧/١٨

### أخمين جلّال

وزير العدلية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
انسطاس حنانيا	وزير التربية والتعليم بالوكالة	هزاع المجالي
وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة	خلوصي الحيري	وزير المالية
وصفي ميرزا	وزير الصحة	هاشم الجيوسي
وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة	جميل التوتنجي	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
يعقوب معمر		عاكف الفايز

## نحو السيد الملك من الملكة لفردينية الهاشمية

بمقتضى المادة (٢) من قانون اتفاقات البريد الدولية رقم ٣ لسنة ١٩٤١ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٩ ،  
نأمر بوضع النظام الآتي :

## نظام البريد والطرد البريدي المعدل

رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام البريد والطرد البريدي المعدل لسنة ١٩٥٩ ويقرأ مع النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تُلغى المادة ٢ من النظام رقم ١ لسنة ١٩٥٧ التي حلت محل المادة ٢٩ من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

المادة ٢٩ - اذا فقدت رسالة مسجلة فلمرسلها أو المرسل اليه بتفويض من المرسل الحق بتعويض قدره (١٢٥) اثنا عشر فرنكاً ذهباً ونصف الفرنك ذهباً أو ما يعادلها من العملة الاردنية عن المراسلات المصدرة من وإلى داخل المملكة ، وخمسة وعشرين فرنكاً ذهباً عن المراسلات المصدرة من وإلى البلاد المتضمنة لكل من اتحاد البريد العالمي واتحاد البريد العربي .

١٩٥٩/٧/١٣

وزير العدلية والمواصلات وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة وزير التربية والتعليم بالوكالة  
وصفي ميرزا جميل التوتونجي  
وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية  
عاكف الفايز (٥٠٠)

نحمد الله الذي هدانا لهذا  
نحمد الله الذي هدانا لهذا

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٧/٨  
نأمر بوضع النظامين الآتيين :

- ١ - نظام المياه لبلدية عنجرة لسنة ١٩٥٩ .
  - ٢ - نظام الكهرباء لبلدية عنجرة لسنة ١٩٥٩ .
- ١٩٥٩/٧/٩

أخمين بطلال

وزير العدلية والمواصلات وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة وزير التربية والتعليم بالوكالة  
وصفي ميرزا جميل التوتونجي  
وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية  
عاكف الفايز

## نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٩

نظام المياه لبلدية عنجرة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام المياه لبلدية عنجرة لسنة ١٩٥٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق النموذج خاص لطلبات الاشتراك بالمياه من قبل بلدية عنجرة وتباع النسخة الواحدة منه بناية فلس

المادة ٣ - بعد ان تجري المعاملات الرسمية اللازمة على الطالب وتدرج عليه ملاحظات دائرتي الصحة والبلدية من الوجبتين الصحية والفنية يستوفى من طالب الاشتراك بالمياه نفقات تأسيس قدرها دينار اردني واحد

المادة ٤ - يستوفى من طالب الاشتراك بالماء سلفة قدرها ديناران وتفيد هذه السلفة امانة باسم المشترك حتى نهاية مدة اشتراكه وفي حالة تقديره عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق من هذه السلفة ، وعند انتهاء اشتراكه يرد اليه الباقي اما في حالة عدم كفاية السلفة لتسديد القيمة المطلوبة من المشترك فتجعد القيمة الباقية بالطريقة القانونية التي تحصل فيها رسوم البلدية .

المادة ٥ - يكون الاشتراك بالماء بحساب المتر المكعب وتعين كمية الماء التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد .

المادة ٦ - يوضع العداد في الجهة التي يعينها موظف البلدية المسؤول ويحظر على المشترك احدث اي تعديل في اوضاعه او فك اختامه ويحظر عليه ان يستعمل مفتاحاً يطابق - المفاتيح التي تستخدم لفتح العدادات التي يجب ان تكون محفوظة ضمن صندوق مقفل وغنوم من قبل البلدية .

المادة ٧ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص اخر فعلى الشخص المذكور ان يقدم طلباً الى البلدية بتجديد الاشتراك وتحويله لاسمه وتوقيع عقد جديد معها حسب الاصول ولا يكون المشترك الجديد مكلفاً بدفع شيء سوى ثمن الطوايح وورقة الطلب والسلفة المتقتضاء وعند عدم اجراء ذلك يكون المشترك المعقود معه الاتفاق مسؤولاً عن ثمن ما يستهلك من الماء في ذلك المنزل .

المادة ٨ - على المشترك الذي ينتقل من مسكن الى اخر ان يبريد قطع اشتراكه بالماء بتأقنا ان يعلم البلدية خطياً لتتمكن من حصر الكميات التي يكون قد استهلكها وحاميتها عنها واذا انتهت مدة اشتراكه ولم يعلم البلدية عن رغبته في قطع الاشتراك تعتبر مدة - الاشتراك سارية عليه الى ان يعلم البلدية برغبته في قطع اشتراكه .

المادة ٩ - لموظف البلدية المسؤول بعد اخذ موافقة رئيس البلدية الحق بقطع الماء عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :

أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المتحقق عليه في وقت الاستحقاق ( وقت الاستحقاق هو بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغ اعلام المقطوعة ) .

ب - اذا أجرى المشترك تغييراً في جهاز الماء بمنزله سواء اكان ذلك داخل ملكه ام خارجه بدون ان يستحصل على اذن من البلدية .

ج - اذا قصر في دفع التعويضات والتضمينات او اي مبلغ آخر يستحق عليه البلدية .

د - اذا عارض المأمور المفوض بالتحصن أو التفتيش في تسادية وظيفته أو تأخر أو تمتع عن تطبيق احدي مواد عقد الاشتراك بالماء المعقود معه .

هكذا من الأشغال

بمجل

ي

اد

م

م



هـ - إذا لم يتم المشترك بتجديد العقد عند انتهائه بشرط أن تكون البلدية قد اعلمته بذلك قبل انتهاء العقد بأسبوع واحد على الأقل .

المادة ١٠ - يدفع المشترك حسمية فلس كتعويض إلى البلدية عند إعادة فتح الماء على مواسيره الخصوصية بعد أن تكون منتهى لحدى الأسباب السالفة الذكر .

المادة ١١ - تستوفي ائمان المياه عن مقطوعة المشتركين بالماء كما يلي :

أ - ٤٠ فلساً عن كل متر مكعب من ١ - ٨ شهرياً .

ب - ٥٠ فلساً عن كل متر مكعب من ٩ - ١٢ شهرياً .

ج - ٦٠ فلساً عن كل متر مكعب من ١٣ - ١٨ شهرياً .

د - ٧٠ فلساً عن كل متر مكعب من ١٩ فما فوق شهرياً .

هـ - يستوفي من المشترك ما يتألف من ولو نقصت كمية المياه على الخمسة أمتار كحد أدنى .

المادة ١٢ - لرئيس البلدية الحق في تقدير الكمية المستهلكة من مقطوعة المياه خلال المدد التي يظهر فيها أن عطلا قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة أو أدى إلى تسجيل كمية أكثر أو أقل من الكمية المستهلكة ويبنى التقدير بالنسبة للعدد المائة سابقاً فيما إذا كان المستهلك مشتركاً أو تقديراً بالنسبة لعدد أفراد العائلة ويكون هذا التقدير قطعياً .

المادة ١٣ - يعتبر ما يركب خارج محل المشترك من المواسير وتوابعها ملكاً للبلدية وجزءاً متمماً لشبكة المياه كان للبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها أو تغييرها أو نقلها من محل إلى آخر .

المادة ١٤ - يتحمل المشترك كافة نفقات التمديدات من الخطوط الرئيسية حتى داخل منزله وفي حالة كسر العداد أو عدم صلاحيته يكون المشترك مازماً بتغييره .

المادة ١٥ - كل من عبث أو فتح أو أغلق أو أقفل أية حنفية أو صمام أو أي شيء آخر من انشاءات مشروعات المياه يعتبر أنه ارتكب مخالفة .

المادة ١٦ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

## نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٩

نظام الكهرباء لبلدية عنجرة

صادره بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الكهرباء لبلدية عنجرة لسنة ١٩٥٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبع النموذج خاص لطلبات الاشتراك بالانارة الكهربائية من قبل بلدية عنجرة وتباع النسخة الواحدة منه بآية فلس .

المادة ٣ - بعد اجراء المعاملات المتضمنة على الطالب المقدم يستوفي من طالب الاشتراك رسم تأسيس قدره دينار أردني واحد .

المادة ٤ - يستوفي من طالب الاشتراك سلفة قدرها دينار أردني واحد وتفيد هذه السلفة امانة باسم المشترك وتحفظ البلدية بهذا التأمين مادام التيار الكهربائي متصلاً بمحل المشترك وفي حالة قطع التيار الكهربائي لأي سبب كان أو في حالة إلغاء المشترك اشتراكه فإن التأمين المشار إليه يرد إلى المشترك بعد خصم المبالغ المطلوبة منه للبلدية فإذا كانت القيمة المطلوبة منه أكثر من مبلغ التأمين فيخصم التأمين بكامله ويطالب المشترك بدفع الباقي وتحصل منه بنفس الطريقة التي تحصل بها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٥ - يوضع العداد وتوابعه بالجانب التي يختارها موظف البلدية المسؤول ويحظر على المشترك أحداث أي تبديل أو فك في الاختتام أو زيادة في تفرعات التمديدات وإذا حصل في منزله أي خلل أو انقطع عنه التيار الكهربائي فعليه إخطار موظف البلدية المسؤول عن ذلك وتجوز التصليحات اللازمة على نفقة المشترك وبمعرفة موظف البلدية المسؤول .

المادة ٦ - لموظف البلدية المسؤول الحق بقطع التيار الكهربائي عن محل المشترك لأي سبب من الأسباب التالية :

أ - إذا لم يدفع ثمن الانارة الكهربائية المتحققة عليه في وقت الاستحقاق ( وقت الاستحقاق يعتبر بعد مرور أسبوع واحد من تاريخ تبليغ المشترك اعلام - المقطوعة )

ب - إذا أجرى المشترك تغييراً في جهاز الانارة دون أن يحصل على موافقة البلدية .

ج - إذا عارض الموظف المسؤول عن الفحص والتفتيش في تأدية وظيفته .

د - إذا قصر في دفع التعويضات والتأمينات أو أي مبلغ آخر تحقق عليه البلدية فيما يتعلق بأعمال الكهرباء .

المادة ٧ - يدفع المشترك مبلغ حسمية فلس تعويضاً للبلدية عن إعادة التيار الكهربائي إلى محله وذلك فيما إذا كان قد قطع عنه لحد الأسباب المبينة في المادة (٦) من هذا النظام أو طلب إعادة التيار الكهربائي بعد أن كان الفعلي اشتراكه .

المادة ٨ - يستوفي المجلس البلدي ائمان مقطوعة الكهرباء كما يلي :

أ - ٥٠ فلساً عن كل كيلو واط من ١ - ١٠ شهرياً .

ب - ٤٠ فلساً عن كل كيلو واط من ١١ فما فوق شهرياً .

ج - يكون الحد الأدنى لائمان مقطوعة الكهرباء (٢٥٠) فلساً ولو نقصت مقطوعة الكهرباء عن خمسة كيلو واط شهرياً .

د - المعايير التي تقام بها الصلوات مفعلة من ائمان التيار الكهربائي شريطة الحصول على موافقة المجلس البلدي بعدد وقوة اللبانات التي يجوز لهذه المعايير تركيبها .

هـ - المستشفيات والجمعيات الخيرية والمدارس والجمعيات التعاونية يخضع لها ٥٠٪ من ائمان مقطوعة الكهرباء .

المادة ٩ - لا يحق للمشارك السائح لغيره بالاشتراك معه في التيار الكهربائي من نفس عداده إذا كان الآخر يشغل وحدة سكن منفصلة عن محل المشترك أو كانت وحدة السكن متصلة مع المشترك ولكنها ليست ملكاً له .

هكذا من أهل

بجمل

من

أن

تجر

ملح

المادة ١٠ - لرئيس البلدية حق تقدير الكمية المستهلكة عن مقطوعة الكهرباء خلال المدة التي يظهر فيها ان عطلا طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكثر او اقل من الكمية المستهلكة وينبئ التقدير بنسبة المدة المماثلة سابقا فيما اذا كان المستهلك مشتركاً او تقدر بالنسبة لعدد الفيات الموجودة في المنزل وقوة كل منها اذا لم يكن للمشارك استهلاك سابقة ويكتسب هذا التقدير شكله القطعي بالصورة التي يقررها المجلس البلدي اذا اعترض على التقدير الواقع من قبل الرئيس .

المادة ١١ - يعتبر ما يركب خارج محل المشترك من الخطوط والاعمدة والاريا والفناجين ملكاً للبلدية وجزءاً منها لشبكتها كما ان البلدية الحق باستعمالها لصلحتها او تغييرها او نقلها من محل الى اخر .

المادة ١٢ - البلدية غير مسؤولة عن اي تلف او خسارة تنشأ عن خلل في التيار الكهربائي بسبب وقوع حادث في الآلات او في الخطوط او في غيرها وللبلدية الحق بقطع التيار الكهربائي عن المشترك طوال المدة اللازمة لتصلح الخطوط والآلات .

المادة ١٣ - يتحمل المشترك كافة نفقات التمديدات من الخطوط الرئيسية حتى داخل المنزل وفي حالة كسر العداد او احتراقه او عدم صلاحيته يكون المشترك ملزماً بتغييره .

المادة ١٤ - يعتبر ما يسجله العداد دليلاً على صحة كمية الكهرباء المستهلكة واذا شك المستهلك في صحة سير العداد فعليه ان يعلم البلدية خطياً بذلك ليقوم بموظف البلدية المسؤول بفحصه ويتوجب على المستدعي دفع مبلغ (٢٥٠) فلساً لقاء فحص العداد ويرد اليه هذا المبلغ اذا وجد ان العداد غير مضبوط فملاوا يمكن الحلال نتيجة للعبث به وبمكس ذلك يصبح المبلغ للبلدية ويقيد في وارداتها .

المادة ١٥ - أ - كل من اتلف او عبث في احد لوازم الشبكة الكهربائية او

ب - عمل على سحب التيار الكهربائي دون ان يكون مشتركاً او

ج - عبث بالتمديدات الداخلية في منزله بشكل جعل العداد لا يسجل جميع القوة المستهلكة من التيار الكهربائي في منزله يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب بعد ادايته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

المادة ١٦ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

في (الطبيب البلدي) من (المسكة للدورانية) الرسمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٩ ،  
فأمر بوضع النظام الآتي :

## نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٩

نظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة نابلس

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة نابلس لسنة ١٩٥٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

١ - تعني كلمة (حيوان) الخراف ، والماعز ، والبقر ، والجاموس ، والجمال .

٢ - تعني كلمة (مسلخ) المكان الذي تعد به بلدية نابلس لذبح وبيع وبيع الحيوانات ومعاينة وحفظ لحومها .

٣ - تعني كلمة (البلدية) مجلس بلدية نابلس .

٤ - ١ - تعني عبارة ( الطبيب البيطري ) الطبيب البيطري المسؤول عن معاينة الذبائح واللحوم في مدينة نابلس .

٥ - تعني عبارة ( مفتش اللحوم ) الطبيب البيطري أو اي موظف آخر تعينه البلدية لمراقبة ذبح الحيوانات ومعاينة اللحوم .

المادة ٣ - لا يجوز ذبح اي حيوان يراد استعمال لحمه للاكل خارج المسلخ الا في الحالات المنصوص عنها في المادة (١٦) من هذا النظام .

المادة ٤ - ١ - لا يجوز ذبح اي حيوان أو سلخ جلده الا من قبل الاشخاص الذين يحملون رخصة بموجب نظام سلخ الذبائح لبلدية نابلس لسنة ١٩٥٧ .

٢ - يستوفى عن رخصة ذبح الحيوانات وسلخ جلودها رسم سنوي قدره خمسة فلس .

٣ - يقتضي على حامل الرخصة حين وجوده داخل المسلخ ان يحمل لوحة منمعة صادرة عن المجلس البلدي يدفع ثمنها مائة وخمسين فلساً .

المادة ٥ - لا يجوز ذبح اي حيوان ضمن منطقة بلدية نابلس قبل معاينته من قبل الطبيب البيطري أو مفتش اللحوم .

المادة ٦ - ١ - لا يسمح لاحد دخول المسلخ عند ذبح الحيوانات الا للطبيب البيطري ومفتش اللحوم وعمال المسلخ والاشخاص المرخصين ببيع الحيوانات وسلخ جلودها والاشخاص الذين يحملون اذنًا خطياً خاصاً من البلدية ولا يسمح في اي حال للاطفال الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من العمر دخول المسلخ وقت ذبح الحيوانات .



٢ - إذا لم يأى شخص من المذكورين في الفقرة (١) من هذه المادة مرض معد يمنع من دخول المسلخ.

المادة ٧ - لا يجوز عرض اللحوم للبيع ما لم تكن مدموغة بخاتم البلدية اشعاراً بأنها صالحة للاكل .

المادة ٨ - على الاشخاص الذين يقومون بذبح الحيوانات وتفتيحها وسلخ جلودها وعلى مفتش اللحوم وموظفي المسلخ وعماله ان يلبسوا لباساً خاصاً يقرره الطبيب البيطري وذلك اثناء وجودهم في المسلخ وعليهم ايضاً ان يحافظوا على نظافة تلك الالبسة وعلى نظافة الايدي والآلات وان يمسوا ايديهم وآلاتهم بالصابون وان يطهروها بحلول اللزول أو الكحول أو أي مطهر آخر يعينه الطبيب البيطري . وإذا تيسر ان الذبيحة مريضة يجب تنظيف وتطهير الايدي والآلات فوراً ثم غسلها بالماء والصابون .

المادة ٩ - يحظر نفخ الذبائح بالنفخ ويجب استعمال آلة النفخ الميكانيكية لهذه الغاية .

المادة ١٠ - يحظر البصق على المسن عند شحذ سكاكين الذبحة وسلخ جلود الحيوانات ، كما وانه يحظر البصق على ارض المسلخ .

المادة ١١ - يجب تطهير ارض المسلخ وجدرانه وقنواته والبكرات التي تعلق عليها الذبائح وأدوات النفخ والزرائب وغيرها يومياً بحلول مطهر قوي يوافق عليه الطبيب البيطري .

المادة ١٢ - يؤتى بالحيوانات المراد ذبحها للمسلخ قبل ثمانى عشرة ساعة على الاقل من موعد ذبحها وتحفظ في الحظائر المدة لذلك المعايينة ، ولا يسمح بذبح الحيوان ما لم يحفظ في المسلخ المدة المذكورة .

المادة ١٣ - يسمح للحيوانات المدة للذبح بدخول المسلخ وينع ما عداها من الحيوانات .

المادة ١٤ - تجري عملية ذبح الحيوانات وسلخ جلودها ومعاينتها في الامكنة المدة لهذه الغاية في المسلخ .

المادة ١٥ - ١ - تمانى الذبائح بعد الذبح مباشرة وتحفظ لحومها واحشاؤها وبقية اجزائها بشكل يتيسر مع تمييزها ومعرفة ماهيتها ريثما يتم فحصها .

٢ - تجاز الذبائح واجزاؤها التي توجد سالمة وصالحة للاكل وتدمغ اشعاراً بذلك اما الذبائح التي يظهر بعد الفحص ان بها مرضاً يجعل لحومها واجزاؤها الاخرى غير صالحة للاكل فتتلف فوراً بحضور صاحبها أو من يمثله والطبيب البيطري و/ أو مفتش اللحوم .

٣ - لا يسمح لأي شخص بدخول محل المعايينة عند معاينة الذبائح .

٤ - يكون قرار الطبيب البيطري فيما اذا كانت الذبيحة أو أي قسم منها صالحة للاكل قابلاً للاستئثار بمدير البيطرة الذي يكون قراره بذلك نهائياً .

المادة ١٦ - ١ - يحق للبلدية ان ترخص في حالات استثنائية ذبح بعض الحيوانات خارج المسلخ على ان يبين في الترخيص وقت ومكان الذبح .

٢ - تسري على الذبائح المرخص بذبحها خارج المسلخ البلدي اصول المعايينة والفحص المتبعة في معاينة وفحص الحيوانات الاخرى التي تذبح في المسلخ .

المادة ١٧ - تصدر البلدية لحوم الحيوانات التي تذبح خارج المسلخ دون ترخيص وإذا كانت صالحة للاكل تسلّم للمعاهد الخيرية وتحرق إذا كانت غير صالحة .

المادة ١٨ - لا يدفع تعويض عما يتلف من ذبائح او احشائها او اجزاؤها الاخرى أو ما يصاد من لحوم .

المادة ١٩ - تحفظ لحوم البقر ولحوم الحيوانات الاخرى ، اذا ما قرره الطبيب البيطري ذلك ، في مخزن التبريد التابع للمسلخ المدة التي يقررها

المادة ٢٠ - لا يجوز نقل اللحوم من المسلخ الا بواسطة السيارة التي اعدتها البلدية لهذه الغاية .

المادة ٢١ - يجوز نقل سقط الذبائح واحشائها واطرافها وجلودها في عربات يد مبطنة بالزيتكو الابيض ومنظفة يوافق عليها الطبيب البيطري .

المادة ٢٢ - تستوفي البلدية :

١ - عن رربية الحيوانات وذبحها ومعاينتها ونقل لحومها الرسوم المبينة فيما يلي عن كل رأس :

النوع	مقدار الرسم		
	رربية وذبحية ومعاينة	نقل	
	فلس	دينار	فلس
خأن أو ماعز	١٥٠		٥٠
حمل أو جدي لا يتجاوز عمره الستة اشهر	٧٥		٢٥
بقرة	٥٠٠		٢٥٠
عجل لا يتجاوز عمره السنة	٣٠٠		١٢٥
جل أو جاموس	٠٠٠	١	٥٠٠

٢ - عن حفظ اللحوم في مخزن التبريد دينارين عن كل رأس من البقر ودينار واحد عن كل عجل يقل عمره عن سنة واحدة .

٣ - عن معاينة اللحوم التي ترد الى منطقتها عشرة فلس عن كل كياو حرام .

المادة ٢٣ - تدفع الرسوم المذكورة في الفقرة (١) من المادة (٢٢) الى معتمد البلدية قبل ذبح الحيوان ، وتدفع الرسوم المذكورة في الفقرة (٢) و (٣) من تلك المادة عند تسليم الذبيحة للحفظ في الثلجة أو عند تقديم اللحم للمعاينة .

المادة ٢٤ - ١ - لا يسمح بإخراج أية ذبيحة من المسلخ ما لم تكن مدموغة بخاتم البلدية وما لم يبرز صاحبها الى الموظف المختص الوصول الذي يوجبه دفع الرسوم المستحقة عنها بموجب هذا النظام .

٢ - يجب على الشخص الذي دفع الرسوم المذكورة اعلاء اوراقها منها ان يحتفظ بالوصول للتفتيش .

هكذا من الأشغال

بجمل

ين

ان

تحر

ملم

المادة ٢٥ - يحظر ادخال الحيوانات المذبوحة أو لحومها أو أي جزء منها ( ما عدا اللحوم المبردة أو المعلبة ) إلى منطقة البلدية وعلى اصحاب تلك اللحوم عرضها على الطبيب البيطري حال وصولها وقبل التصرف بها لمعاينتها ، فإذا كانت صالحة للاكل يحتّمها اشعاراً بذلك ، والآ تتلف بحضوره .

المادة ٢٦ - يحق للطبيب البيطري او مفتش اللحوم ان يدخل الى أي دكان أو مكان آخر للتفتيش على الذبائح وفحص اللحوم وللتأكد من عدم مخالفة هذا النظام .

المادة ٢٧ - كل من يخالف أي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٢٨ - يجوز للبلدية بناء على تقرير الطبيب البيطري ان يقرر منع أي من الاشخاص المرخصين ببيع الحيوانات او سلع جلودها في الحالات التالية .

١ - اذا رفض ذلك الشخص او اهل القيام بأي عمل من الاعمال التي يترتب عليه القيام بها بمقتضى هذا النظام .

٢ - اذا اعاق أو عرقل أو رفض اطاعة أي امر اصدره الطبيب البيطري او مفتش اللحوم .

٣ - اذا اصيب بمرض معد او سار .

٤ - اذا سبب عن قصد ضرراً بالسلخ او بأجهزته او حاول ذلك او كان سبب الخلق او غلا بالنظام او عدم النظافة .

٥ - اذا تكرّر اهماله او تسبب عن قصد اتلاف جلود الذبائح .

المادة ٢٩ - يلغى أي نظام تعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

### اختصاصات

وزير العدلية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
انطاس حنايا	وزير التربية والتعليم بالوكالة	هزاع المجالي
وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة	خلوصي الحيري	وزير المالية
وصفي ميرزا	وزير الصحة	هاشم الجبوسي
وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة	جميل التوتونجي	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
(...)		عاكف الفايز

فخر الدين السلف سكرتير المكتب الدبلوماسي

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٥  
فأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام الموظفين المدنيين المعدل

رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام الموظفين المدنيين المعدل لسنة ١٩٥٩ ) ويقرأ مع نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٥٩/٨/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي على الوجه التالي -

أ - باضافة البند التالي اليها تحت عبارة ( الرواتب والوظائف الخاصة ) مبانرة -

١٣٠ ديناراً في الشهر - رئيس محكمة التمييز .

ب - بحذف عبارة قاضي القضاة ورئيس محكمة التمييز الواردة في البند الذي يليه .

ج - باضافة الوظائف التالية بعد كلمة ( المحافظون ) - وقضاة محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة والمستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء والسكرتير العام لرئاسة الوزراء .

د - بشطب الرقمين ( ١٠٥ و ١٠٠ ) وجميع العبارات التي وردت مقابلهما .

١٩٥٩/٧/١٦

### اختصاصات

وزير العدلية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
انطاس حنايا	وزير التربية والتعليم بالوكالة	هزاع المجالي
وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة	خلوصي الحيري	وزير المالية
وصفي ميرزا	وزير الصحة	هاشم الجبوسي
وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة	جميل التوتونجي	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
يعقوب معمر		عاكف الفايز

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٥ الموافقة على القرارات الذين وضعها صاحبها المعالي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بتعديل بعض بنود التعريفة الجركية بشكها التالي :

## قرار

- ١ - عملاً بالصلاحيات الموقعة البنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ ، قررنا اجراء التعديلات التالية في التعريفات الجمركية .
- ٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٢/٩٦ ج	مماسح وفراجين مكائن	١٥٪	٣٥٪
١/٢٩٦	فاخرة بتركيبات من عاج او صف النخ	٢٠٪	٣٥٪
٢/٢٩٦ ج	غيرها	١٥٪	٣٥٪
	وزير الاقتصاد الوطني	وزير المالية	هاشم الجبوسي
	خلوصي الحبري		

## قرار

- ١ - عملاً بالصلاحيات الموقعة البنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ ، قررنا اجراء التعديلات التالية في التعريفات الجمركية
- ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٦/٦١ ب	من حرير تركيبي او اصطناعي	٢٥٪	٢٠٪
٤/٥٨ ب	من حرير تركيبي او اصطناعي	٢٥٪	٢٠٪
٤/٥٨ د	من قطن	١٥٪	٢٠٪
٤/٨٣	خزائن للملفات والبطاقات علب فرز النخ	١١٪	٣٠٪

## تعديل التعريفات الجمركية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٩ الموافقة على القرارين التاليين التامتين بالرسوم الجمركية .

## قرار

- ١ - عملاً بالصلاحيات الموقعة البنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ ، قررنا اجراء التعديلات التالية في التعريفات الجمركية .
- ٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء العالي عليه .

وزير الاقتصاد الوطني  
خلوصي الحبري

وزير المالية  
هاشم الجبوسي

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
١٧/٢٥	حجر صوان ، احجار مجروشة أو مكسرة حصاة الخ .. أ - احجار الصوان المجروشة لصناعة احجار الطواحين ب - غيرها	١٥٪	مغفأة ١٥٪
٢٢/٧٣	دنان (براميل) ، صفائح وعلب الخ .. أ - الاوعية المعدة لتعبئة المنتجات الحيوانية والزراعية والصناعية المصنوعة من الصفائح الحديدية أو الفولاذية المطوية بالقصدير أو بالقصدير وورنيش اللك معاً ب - العلب المطبوعة والمسممة خصيصاً لتعبئة منتجات مصانع الشوكولاتة والحلويات (١) ج - غيرها	٢٥٪	مغفأة ١١٪
٤٥/٢٨	سليكات ، بما فيها سليكات الصوديوم والبوتاسيوم التجارية غيره	١١٪	مغفأة ٢٥٪
٣/٩٤ ب	مكائن من حزم مجمعة وان كانت بايد	٢٠٪	٣٥٪
١/٩٦	المصنوعة كلها أو جزء منها من الشعر الحيواني .	٢٠٪	٣٥٪
٢/٥٢/٩٦ ب	المصنوعة من الالياف النباتية	٢٥٪	٣٥٪
١/٩٦	منافض من ريش	٢٠٪	٣٥٪
٣/٤٦	مصنوعات من اصناف صناعة السلاك الخ.	٢٥٪	٣٥٪
٣/٦٢ ج	من مواد نسجية اخرى	١٥٪	٣٥٪
١/٦٢	اغشية بضائع وغيرها اشعة الخ . أ - من قطن ب - من مواد نسجية	٢٠٪	٣٥٪
١/١٩/٥٥	خام : أ - لصناعة الخيام (٢) ب - غيرها	٢٠٪	٨٪ ٢٠٪

- ٨/٥٩  
نسج مشتمة ونسج آخر معالج بالزيت  
أو مغطاة بطلاء اساسه الزيت :  
١ - يطبق الاعفاء بموافقة ادارة الجمارك وضمن الشروط التي تحددها .  
٢ - يطبق التخفيض بموافقة ادارة الجمارك وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها

هكذا من الأشهر

مجلد

نسخ

ان

معلم



رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
	أ - لصناعة الخيام (١)	%١٥	%٨
	ب - غيرها	%١٥	%١٥
٢٧/٧٣	نسج وشباك معدنية الخ ...		
	أ - لصناعة المناخل (٢)	%١١	%٨
	ب - غيرها	%١١	%١١
٦/٩٦	مناخل وغرايل ...		
	أ - مناخل	%٢٠	%٢٥
	ب - غيرها	%٢٠	%٢٠
١٠/٤٨ ب	غيرها	%١١	%٢٥
١/٧/٢٠	دبس التمر	%١١	مفاعة
٦/٧٨	مصنوعات من رصاص :		
	أ - الانابيب الطرية الممدة لتعبئة		
	المعاجين	%١١	مفاعة
	ب - غيرها	%١١	%١١
١٠/٧٦	دنان (براميل) صفائح وعلب الخ ..		
	أ - الانابيب الطرية الممدة لتعبئة		
	المعاجين	%١١	مفاعة
	ب - غيرها	%١١	%١١
١٣/٢٨ ب	غيرها	%١١	مفاعة
٤/٢٨ ب	غيرها	%١١	مفاعة
	١ - غاز النيون	%١١	مفاعة
	٢ - غيره	%١١	%١١
٥/٢٨	معادن قلوية الخ ...		
	أ - الزئبق	%١١	مفاعة
	ب - غيره	%١١	%١١
٤/٣٨	ماء نشادري الخ	%١١	مفاعة
٦/٣٦	ثقاب/عدا ثقاب البنغال /		
	أ - في حلب تزيد محتوياتها عن ٤٠		
	عوداً ولا تتجاوز ٦٠ عوداً لكل		
	١٤٤ (علبة)	٣٥٠ فلس	٣٥٠ فلس
	ب - غيرها (كل ١٠٠٠ عود)	٣٥٠ فلس	٥٠ فلس

١ - يطبق التخفيض بموافقة إدارة الجمارك وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها .  
٢ - يطبق الإعفاء بموافقة إدارة الجمارك وضمن الشروط التي تحددها .

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
١٤/٧٣	اسلاك من حديد أو صلب الخ ..		%٥
٢٢/٧٣	مسامير لولية الخ ..		
	أ - مسامير برشام/تباشم	%١١	%٣٠
	ب - غيرها	%١١	%١١
٣٥/٧٣	نوابض الخ ...		
	أ - الرفاصات المستعملة في تنجيد	%١٥	%٣٠
	الاثاث	%١٥	%١٥
	ب - غيرها	%١٥	%١٥
٣٩/٧٣	الياف واصناف مصنوعة من حديد الخ ..		
	أ - الياف الحديدية	%١١	%٣٠
	ب - غيرها	%١١	%١١
١/٣٩	منتجات عمليات التكثيف الكيماوي الخ ..		
	أ - السوائل والمعجن والكتل	%٢	مفاعة
	والقطع والحبيبات والرقائق	%٢	%٢٥
	والمساحيق المستعملة في صناعة		
	البلاستيك		
	ب - غيرها	%٢	%٢٥
٢/٣٩	منتجات عمليات البلمرة الخ ..		
	أ - السوائل والمعجن والكتل	%٢	مفاعة
	والقطع والحبيبات والرقائق	%٢	%٢٥
	والمساحيق المستعملة في صناعة		
	البلاستيك		
	ب - غيرها	%٢	%٢٥
٣/٣٩	سليوز مجدد الخ ..		
	أ - السوائل والمعجن والكتل	%٢	مفاعة
	والقطع والحبيبات والرقائق	%٢	%٢٥
	والمساحيق المستعملة في صناعة		
	البلاستيك		
	ب - غيرها	%٢	%٢٥
٤/٣٩	بروتين مقسى الخ ..		
	أ - السوائل والمعجن والكتل	%٢	مفاعة
	والقطع والحبيبات والرقائق	%٢	%٢٥
	والمساحيق المستعملة في صناعة		
	البلاستيك		
	ب - غيرها	%٢	%٢٥

هكذا من المأهول

مجلد

دفتر

ان

مجلس

ملح

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٥/٣٩	منتجات طبيعية معدلة المصدر الخ .. أ - السوائل والعجن والكتل والقطع والحبيبات والرقائق والماسحوق المستعملة في صناعة البلاستيك	%٢	مفأة %٢٥
٦/٣٩	مواد أخرى عالية الجزيئات المرشبة الخ .. أ - السوائل والعجن والكتل والقطع والحبيبات والرقائق والماسحوق المستعملة في صناعة البلاستيك	%٢	مفأة %٢٥
٧/٣٩	ب - غيرها	%٢	%٢٥
٧/٣٩	ج - غيرها	%١٥	%٢٥
١/٣٢/٧٣	المسامير من القياسات الخ ..	%٢٥	%٣٠
٤١/٨٤	آلات الخياطة الخ .. أ - آلات الجليك الآلي الخ ب - آلات الجليك الآلي (١)	مفأة %١١	مفأة %١١
٣٢/٨٥	ج - غيرها اسلاك خفائر الخ أ - الاسلاك المزولة بمادة البلاستيك ب - غيرها	%١١	%٢٠ %١١

## قرار

- عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٣٦ قررنا إلغاء قرارات الاعفاء الميمنة تالياً .
- يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء العالي عليه .
- ١ - قرار باعفاء كافة المواد الأولية اللازمة لصناعة احجار الطواحين المنشور في العدد رقم ١٠٣٣ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٠/٩/٣
  - ٢ - قرار اعفاء جميع المواد الأولية التي تستعمل في صناعة الجرابات ، نشر في العدد ١٠٥٠ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٦
  - ٣ - قرار باعفاء جميع المواد الأولية التي تستخدم في صناعة المعلبات ، نشر في العدد ١٠٦٠ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٤
  - ٤ - يطبق الاعفاء بموافقة ادارة الجمارك وضمن الشروط التي تتخذها

- ٤ - قرار اعفاء المواد والادوات والوازم التي تستورد لاستعمالها في مشاريع صناعة التبريد العامة نشر في الملحق ١ العدد ١٠٨٠ تاريخ ١٩٥١/٨/٨
- ٥ - قرار اعفاء المواد والادوات ، والوازم التي تستورد لاستعمالها في صناعة التبريد نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٠٧٢ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥١/٦/٢٤
- ٦ - قرار اعفاء المواد الأولية المستوردة لصناعة اواني الالمنيوم نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٠٨٥ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥١/١١/٥
- ٧ - قرار باعفاء المواد الأولية لصناعة الكراسي والاثاث والفراشي ونفانجات القبار نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٠٨٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥١/١١/٢٢
- ٨ - قرار باعفاء جميع المواد التي تستورد لمشاريع تربية النحل نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٠٨٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥١/١١/٢٢
- ٩ - قرار باعفاء مادتي الصودا الكاوية وكربونات الصودا نشر في العدد ٩٩٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٤٩/١٠/٦
- ١٠ - قرار باعفاء مادة اثيل البترول التي تستعمل في الصناعة نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١١٠١ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٢/٣/٩
- ١١ - قرار باعفاء زيت البلح الذي يستورد لصناعة الصابون نشر في الملحق رقم ٢ للعدد ١١١٧ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٢/٨/٢٣
- ١٢ - قرار باعفاء زيت جوز الهند المحض غير القابل للاكل المستورد لصناعة الصابون نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١١٢١ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٢/٩/٨
- ١٣ - قرار باعفاء الآلات والادوات والاجهزة اللازمة في اعمال استخراج الاسفنج والصدف واللؤلؤ نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١١٢٧ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٢/١١/٢٣
- ١٤ - قرار باعفاء الآلات والعدد والاجهزة اللازمة لصناعة الالبان نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١١٣٠ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٣/١/٨
- ١٥ - قرار باعفاء الاسلاك التي تستورد لصناعة المناخل ، نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١١٤٣ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٣/٥/٢٣
- ١٦ - قرار باعفاء ما يستورد من المواشير والوصلات التابعة لها الخاصة بجفر الابار الارتوازية نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١١٤٧ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٣/٧/٨
- ١٧ - قرار باعفاء الورق والكرتون المخصص لفلافات دفاتر ورق السجائر نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٢٠٥ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٣
- ١٨ - قرار باعفاء قماش الخيم نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٢١٩ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٥/٣/٧
- ١٩ - قرار باعفاء :  
أ - التمر الصناعي والسكر الصناعي ودبس التمر والمولاس والخروب لاستخراج السيروتو .  
ب - الحشب والورق والمواد الكيماوية اللازمة لصناعة الكبريت ، نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٢٢٣ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٥/٤/٧

هكذا من الأشهر

بجمل

ين

ان

تحرر

ملح